الجبري: الكويت أدركت خطر الإرهاب فجسدت وحدة المجتمع

6

قدمه الطبطبائي و البابطين و السبيعي

استجواب ثلاثي للوزير الحمود من 4 محاور عن الإيقاف الرياضي وتجاوزات «الشباب» و «الإعلام» وملاحقة المغردين

تقدم النواب د. وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبدالوهاب البابطين الى رئيس مجلس الامة بصحيفة استجواب وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، وتناولت الصحيفة 4 محاور هي: المحور الأول، ايقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت. والمحور الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة لها. والمحور الثالث: التجاوزات المالية والادارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي ما زالت قائمة ومستمرة حتى الآن من دون اتخاذ اي اجراء بحقها او اعادة الاموال العامة التي تم الاعتداء عليها. و المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي بإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

ونص محاور الاستجواب كالتالي:

المحور الأول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت

أولا: إخلال الوزير المستجوب بمسئولياته وذلك لمخالفته توجيهات حضرة صاحب السمو حفظه الله وعدم استفادة الوزير من تجارب الدول في التعامل مع الإيقاف.

لقد عانت الرياضة الكويتية منذ عام –2007 2012 كثيرا حتى تدخل صاحب السمو أمير البلاد بكتابه المرسل في تاريخ 9 يوليو 2012 الذي أكد على أن دولة الكويت هي جزء من المنظومة الرياضية الدولية، وأن الكويت ملتزمة دائما باتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير قوانينها بما يتفق مع الميثاق الأولمبي، وسوف يتخذ صاحب السمو التعديلات الضرورية المطلوبة لقوانين الرياضة بإصدار مرسوم بقانون وفقا للمادة 71) من الدستور.

وفعلا صدر المرسوم بقانون (2012/26) وتم رفع الإيقاف وتمكن شباب الكويت من المشاركة بأولمبياد لندن تحت علم دولة الكويت.

ثم وللأسف قام الوزير وبصفته المسئول الأول عن الرياضة في الكويت بمخالفة توجيهات صاحب السمو حفظه الله مما أعاد كابوس الإيقاف مرة أخرى للرياضة الكويتية، ثم أن الوزير المستجوب لم يحسن التعامل مع ملف الإيقاف بالرغم من وجود حالات مشابهة للموقف الكويتي إلا إنه لم يستفد من تجارب تلك الدول التي تعرضت للإيقاف.

ونحن هنا نوجه أسئلة مشروعة للوزير المستجوب ونقول له:

– هناك العديد من الدول واجهت نفس مشكلاتنا الرياضة مثل الهند وروسيا ونيجيريا واليونان وأوقفت تلك الدول لنفس سبب إيقاف الكويت وهو التدخل الحكومي عن طريق الوزير المختص أو عن طريق هيئات الشباب والرياضة هناك، فلم لم تستفد من تجاربهم وتخطو خطواتهم وتقوم بتجنب الإيقاف كما تجنبوه؟

– ولماذا تقدمتم بمشروع تعديل على قانون 2012/26 الذي أصدره صاحب السمو وصادق عليه مجلس الأمة ورفع على إثره الإيقاف عن الرياضة الكويتية.

– ولماذا لم تستشروا اللجنة الأولمبية الدولية قبل إصدار قوانين (2013/134 – 2014/117 – 2015/25 – 2016/34) علما إن تلك القوانين جميعها أدت لوقف النشاط الرياضي والذي تتحمل أنت مسئوليته؟

– ولماذا وافقتم على وضع المادة رقم 30 من القانون 2016/34 والتي تنص على تطبيق عقوبة سجن الرياضيين المتطوعين، وأنت تعلم أن هذه المادة تخالف ليس فقط الميثاق الأولمبي وإنما تعدت ذلك بمخالفة المادة 30 من الدستور الكويت، وكذلك تخالف العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية؟

ثانيا: إخلال الوزير المستجوب بمسئولياته من خلال تجاهل نداء اللجنة الأولمبية الكويتية للتعاون؟

لماذا لم يتجاوب الوزير مع نداء اللجنة الأولمبية الكويتية لتشكيل لجنة مشتركة بينها وبين الحكومة لوضع النظم الأساسية للقانون رقم 2012/26، وسرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشروعات النظم الأساسية للجنة الأولمبية الكويتية والإتحادات والأندية الرياضية تفاديا لما قد يترتب على التأخير في ذلك من مشاكل على الحركة الرياضية الأمر الذي قد يدفع اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية إلى إعادة إيقاف الرياضة الكويتية من جديد بعد أن بذل الجميع وعلى رأسهم صاحب السمو أمير حفظه الله البلاد جهودا مضنية في سبيل رفع الإيقاف عن الرياضة والرياضين في دولة الكويت، خصوصا أن الهيئة العامة للشباب والرياضة تحت إشراف الوزير المختص حسب القانون وهي الجهة الحكومية المختصة والمنوط بها تطبيق القانون وتحقيق الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي بارك هذا القانون وأكد على احترام دولة الكويت لإلتزاماتها وتعهداتها الرياضية والدولية أمام المنظمات الرياضية الدولية بما يضمن بقاءها عضواً في الأسرة الرياضية الدولية وبمنع تعرضها مرة أخرى للإيقاف؟.

ثالثا: إخلال الوزير المستجوب بمسئولياته من خلال عدم طلب مهلة لتفادي الإيقاف.

سبق وأن ذهب الوزير المستجوب إلى لوزان كرئيس لوفد دولة الكويت بتاريخ 12 أكتوبر 2015 للتفاوض مع اللجنة الأولمبية الدولية قبل الإيقاف بخصوص قانون 2014/117 و 2015/25، لماذا لم تطلب المهلة المناسبة لتعديل القانون بشرط تعليق العمل بالبنود المتعارضة من القانون كما اقترحت عليك اللجنة الأولمبية الدولية؟

رابعا: إخلال الوزير المستجوب بمسئولياته من خلال إنفاق أموال عامة على قضايا خاسرة خارجيا ومحليا.

الوزير المستجوب يعلم إن أي مخالفة للقوانين الدولية من قبل أي دولة سيكون حتما لصالح المنظمات الدولية في حال الدخول في نزاعات وخصومات قضائية، فكيف يذهب الوزير وهو يعلم إنه مخالف للنظم والقوانين الرياضية الدولية ويقاضي تلك المنظمات والإتحادات الدولية، خصوصا وهو على علم بأن حكومة بنما خسرت جميع قضاياها أمام الكاس لنفس الأسباب التي أدت لإيقاف دولة الكويت، وكذلك عندما يتعلق الأمر بصدام التشريعات المحلية مع الأنظمة الرياضية الدولية والميثاق الأولمبي.

خامسا: إخلال الوزير المستجوب بمسئولياته من خلال تعقيد حل مشكلة الإيقاف من خلال قيامه بحل الهيئات الرياضية.

اتخذ الوزير المستجوب قرارات منها حل الهيئات الرياضية مما أدى إلى تعقيد حل المشكلة من خلال فرض المنظمات الدولية للمطلب الثاني وهو (إعادة مجالس إدارات الهيئات المنحلة) لرفع الإيقاف، علما أن الوزير المستجوب على علم بقرار محكمة الكاس بتاريخ 2016/6/13 الذي أكد على وجود مجالس الإدارات القائمة بتاريخ 2015/10/16.

سادسا: إخلال الوزير المستجوب بمسئولياته من خلال استعانته بأطراف خارجية وإقحامهم بالقضايا المرفوعة من الكويت ضد المنظمات الدولية مما تسبب بإساءة كبيرة للعلاقة ما بين دولة الكويت والمنظمات الدولية.

– استعان الوزير المستجوب في بعض قضاياه المرفوعه على المنظمات والهيئات الدولية في محكمة الكاس ببعض الرياضيين من إحدى الجنسيات الأسيوية، فما هو سبب استعانة الوزير المستجوب بالرياضيين من إحدى الجنسيات الآسيوية واستخدامهم في نزاع قضائي مع منظمات دولية مثل الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي للرماية، ونحن نسأل:

– لماذا رفض الرياضيون من دول مجلس التعاون الخليجي والرياضيون العرب الدخول معكم في نزاع مع المنظمات الدولية واتحاد الرماية ولم تجدوا سوى أولئك الآسيويين؟

– لماذا أُدخلت الكويت بمثل هذا النزاع مع المنظمات الدولية واستعنت برياضيين من الجنسية الآسيوية وتعمدت الإساءة لسمعة الكويت التي أكد فيها صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله بكتابه الموجه للجنة الاولمبية الدولية بأن الكويت دائما ملتزمة باحترام القوانين الدولية وملتزمة فيها؟.

سابعا: قيام الوزير المستجوب بتضليل أعضاء مجلس الأمة والتدليس عليهم.

قام الوزير المستجوب من خلال البيان الذي تلاه في الجلسة الخاصة لمناقشة إيقاف النشاط الرياضي بتاريخ 21/ ديسمبر 2016 بتضليل أعضاء مجلس الأمة والشارع الرياضي من خلال الإدلاء بمعلومات مغلوطة وغير صحيحة حول ملف الإيقاف.

المحور الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة له.إن للمال العام مكانة كبيرة حرص من خلالها المشرع على تأكيدها من خلال المادة (17) من الدستور والتي تنص على إن (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن) فلقد تعددت المخالفات المالية والإدارية في الجهات التابعة للوزير المستجوب والمشار إليها، ومن هذه المخالفات على سبيل المثال لا الحصر:

– تجزئة أعمال تشغيل وإدارة فعاليات Winter Land والملاحظات التي شابت إبرام تنفيذ عقدها.

– التعامل مع الملف الرياضي من خلال الوفود الرسمية التي تم إرسالها في مهمات رسمية.

– المخالفات المالية والإدارية المذكورة في تقرير ديوان المحاسبة عن الهيئة العامة للرياضة ومكتب وزير الدولة لشئون الشباب والهيئة العامة للشباب.

المحور الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسئولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والتي لازالت قائمة ومستمرة حتى الآن دون اتخاذ أي اجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها.

أولا: التجاوزات المالية:

لقد قام الوزير بالحنث في قسمه الذي أقسم عليه مرتين، مرة أمام صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ومرة أمام مجلس الأمة الموقر بالحفاظ والذود عن مصالح الشعب وأمواله، إلا إن الوزير المستجوب قد وقعت تحت مسئوليته في وزارة الإعلام العديد من التجاوزات والمخالفات المالية التي لازال بعضها قائما ومستمرا حتى الآن والبعض الآخر تم التغاضي عنه من قبل الوزير المستجوب ولم يتم اتخاذ أي إجراء حتى الآن بحق المتجاوزين

رغم علمه بهذه التجاوزات، ويتمثل ذلك بالعديد من الشواهد التي لا تعد ولا تحصى ومنها:

1 – قام الوزير بتنفيع عدد من القياديين في الوزارة من خلال إبرام عقود تجارية وبرامج تنفيعية بمبالغ كبيرة على حساب المال العام، ولازال كل المتجاوزين مستمرين في أعمالهم إلى يومنا هذا.

–2 تعيين عدد من الوافدين بعقود خاصة برواتب ومزايا مالية عالية رغم إن شهادات وخبرات بعضهم لا تستحق مثل هذه الرواتب والمزايا وذلك لأجل التنفيع على حساب المال العام.

3 – الاتفاق بشكل مباشر أو غير مباشر مع شركات أو مؤسسات أو أفراد بغرض تلميع صورة الوزير المستجوب ومهاجمة خصومة.

4 – التفريط بالأموال العامة للدولة المستحقة من خلال قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته.

–5 التعاقد مع أحد الأفراد لعمل فقرة فنية في ختام مهرجان الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية والذي أقيم في مركز جابر الثقافي في مساء 2016/12/22 بقيمة 328 ألف دولار بما يعادل 98.860 الف دينار

ثانيا: التجاوزات والمخالفات الإدارية التي وقعت في عهد الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وقعت من الوزير المستجوب الكثير من التجاوزات والمخالفات الإدارية في وزارة الإعلام وفي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الواقعة تحت مسئولية الوزير المستجوب ولم يتخذ إجراء بحقها حتى ساعة تقديم هذا الاستجواب، ومنها:

1 – عدم اتخاذ أي إجراء بحق بعض الوكلاء المساعدين الذين قاموا بمخالفات إدارية خطيرة برغم علمه بذلك والتنبيه عليه أكثر من مرة.

2 – قيام عدد كبير من الموظفين في وزارة الإعلام بتقديم تظلمات من القرارات والترقيات والتقارير السنوية ورفع العديد منهم قضايا أمام المحاكم الإدارية، مما يدل على الفوضى العارمة والفشل الإداري الكبير الذي شاب عمل الوزير المستجوب.

المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي لإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

قام الوزير المستجوب بإصدار قرارات إدارية وسعى لإصدار تشريعات عدة أدت إلى الاعتداء على الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة وحرية الرأي والنشر الإلكتروني، وسمح بالقانون الذي سعى لتشريعه بملاحقة المغردين والناشرين وضيق عليهم، كما لاحق الصحافة الحرة وهي السلطة الرابعة وقيد عملها في العديد من القرارات التي أصدرها، ولازالت هذه القرارات السيئة مستمرة وقائمة إلى الآن، مما يدل على إصرار الوزير المستجوب على انتهاك الحريات العامة ومخالفة نصوص الدستور، ومثال على ذلك ما أوردته «جريدة الجريدة» تحت عنوان (الحمود يعتدي على حريات الصحافة:

– أصدر قرارا يحظر تغطية أخبار الفرعيات أو ما يتعلق بها.

– أعاد الصمت الانتخابي رغم صدور أحكام قضائية بعدم قانونيته.

– محظورات مطاطية تحت أفعال الإساءة والإخلال دون تحديد أشكالها.) انتهى.

وتأكيدا على ذلك ما أورده تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الذي أكد على تراجع مؤشرات حرية الصحافة في الكويت على مدار الثلاث سنوات الأخيرة حيث سجلت عام 2014 المرتبة 91 وعام 2015 المرتبة 90 وعام 2016 أي بعد صدور قانون جرائم النشر الإلكتروني حلت الكويت في المرتبة 103، وطوال هذه السنوات كان الوزير المستجوب على رأس الوزارة. كما أدت سياسة الوزير ضد حرية الرأي والتعبير إلى قيام اللجنة المعنية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الجلسة رقم 117 لسنة 2016 إلى إصدار توصيات تلزم الكويت بإلغاء أو تعديل القوانين التي تحتوي على أحكام تقيد الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام. وانطلاقا من كل ما سبق فإننا وأداءً للأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي بالذود عن حرياته ومصالحه وأمواله نتوجه بهذا الإستجواب إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب بصفته لاستمرار وقف النشاط الرياضي.

النواب المستجوبون في طريقهم لتقديم الاستجواب

◆ المحور الأول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت ومخالفة الوزير لتوجيهات سمو الأمير وعدم الاستفادة من تجارب الدول في التعامل مع الإيقاف

◆ المحور الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع في وزارة الشباب والهيئات التابعة لها

◆ المحور الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي ما زالت قائمة ومستمرة

◆ المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي بإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر